

بالجواب في باقي الاعمال وانما يمنع انشاء الاحرام في اسم
الحج اذا ابتداه وهذا ينبغي على احرام سابق والثاني عدم
وباني طواف وسعي فيمنعه عن طواف الحج وسعيه ويجوز
المبيت والرمي بالتم وانه لا بأس به في قعر احرام النايب
داخل الميقات فانه ينفي على احرام انشاء عنه اه المقصود
منها ومرداه بهذا الاختيار ان البناء لا يجوز الا على القدام
والقديم بوجوب الاحرام في اتمام الشك وبما فيه يعلم انما
قاله هو المعول عليه وان ذلك كما يؤخذ من كلام الباقر
والباقين وغيرهما يؤخذ اجمع من كلام ابن حجر اجمع
بل ومن فتاوى مرافقه كما يعلم مما ذكره من معنى قوله
وفي النهاية قد علمت مما قلنا منها من الاضطراب
قوله والقياس من المحل الذي احرمت منه اولاهو
ظاهر ان الادب انما تافئ بسك جديله فان اراد البناء
ما مر عن القديم الذي لا يجوز البناء الاعليه على ما مر
قوله اي فيحرم بالطواف فقط من الروضة خلافا
قوله قياسا على ما مر في فاذا المهورين قد علمت
فيه **قوله** وقال في لا يحتاج الى انشاء احرام اي قياسا
على من طاف الركن بتيمم لا يسقط الغضاء وقد علمت الفرق
بينهما ومخالفة لكلام الروضة **قوله** ويجوز عنه موت
اذا تمكن من العود هذا ظاهر على ما مر من مراده لا يجب
عليه العود في راي على الراي اما على قوله في انه لا يجب عليه
العود فورا على الراي اما على قوله في انه لا يجب عليه العود
لاجله بل اذا عاد لزمه تغير ظاهر **قوله** وقال في الحجارة

للحج وهي وشمل كلام المصنف وغيره ولي المتي اذا طاف به
والقياس ولو غير معين فشرط طهرا رتعا اما الذي قلنا هو
واحد البقي ومثل المجنون فذلك على الاوجه كما عرفت
الاذرعج وغيره ولا يقال ليس هناك من اهل النبوة وهو معتبر
في الطهارة لا ما نقوله ينوي عنه فها مشي عليه الاسوي في
الغازة والجلال البلقيني وذا انه لا يشترط ستره ضعيف
لمخالفة القياس فيما قالوا في حبل المجنونة والمستعنة
اي انه ينوي عنها فان قلت انما وجب طهرها ومعة
نية الحبل لعزلة توقف حل الوطئ على الطهر قلت ضرورة
توقف الطواف عليه حوزت للولي ذلك القياس ظاهر
ودعوى توقف حل الوطئ عليه في نحو المجنونة دون طواف
نحو المجنونة عليه لا دليل عليه لما علمته والمعليل بان طهر
الولي ينوب عن طهره كما حرمه دليل لما قلنا لانه انما ينوي
الاحرام عند ويجرد لا لذلك هنا ينوي الاحرام عنه وعنده
قوله والابيض الشك في قال في الحجب يتبعه مرشس الابيض
وان لم يتحل قياسا على ما لو شك في بعض حروف الفاتحة
بعد تمامها ولو قبل قراءة العورة قال وكلامهم مصرح
بان نظرهم الى فراغ الركن المشكوك فيه لا الى فراغ جميع
العبادة ثم رايته عن المجموع عن القس لوجه او اعتمر
فلما فرغ من الطواف شك هل كان متطهرا ام لا اجبت
ان يعيده ولا يلزمه وهو مصرح في رد ما قاله الاذرعج
اي انه يضره ما لم يتحل اه وهذا الحق طهر مشكوك في امره
كان شك بعد فراغه من هو متيقن الحدث هل تطهر ام لا

الحج